الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-28

محمد شرفي

سحب 3270 ملف ترشح للتشريعيـــــات

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، بأنه قد تم سحب 3270 ملف ترشح للانتخابات التشريعية إلى غاية يوم أمس السبت. وأوضح ذات المتحدث، أنه ومن بين هذه الملفات، يوجد 1420 ملف سحبت من طرف 55 حزبا، و1863 ملف تم سحبها من طرف مترشحين أحرار. وأكد محمد شرفي، أن هيئته كانت سباقة في التحضير للانتخابات التشريعية. وكشف شرفي، أنه قد تم توزيع ملفات الترشح عبر 58 ولاية والمراكز القنصلية بالخارج قبل 11 مارس 2011. مشيرا إلى أنه يوجد 114 مركز موجودة في الخارج. وأوضح محمد شرفي، أنه قد تم استلام ملفات الترشح بالخارج بتاريخ 3 مارس 2021، مضيفا بأنه قد تم توزيع الوكالات عبر 58 ولاية والخارج ابتداء من يوم 10 مارس. وتابع رئيس سلطة الانتخابات، أنه قد تم استلام الوكالات الخاصة بالجالية في الخارج قبل 10 مارس. هذا وتم استلام بطاقات الناخب بالخارج قبل تاريخ 17 مارس الجاري. ومن جهة أخرى، كشف شرفي عن تعيين 17 منسقا جديدا، بالإضافة إلى أنه تم تعيين القضاة ورؤساء اللجان في 1541 بلدية. وكشف شرفي، أنه وبعد المراجعة، قدرت الهيئة الناخبة بـ24 مليون و432 ألف و392 شخص. وذكر ذات المتحدث، بأن قانون الانتخابات

الشعب

إقبال واسع على سحب الملفات، شرفي:

آلاف المترشحين سيتنافسون في التشريعيات المقبلة

■ أزيد من 24 مليون ناخب مدعوون للتصويت يوم الاقتراع

بلغ عدد الراغبين في المشاركة في الانتخابات التشريعية، المنتظرة في 12 جوان المقبل، 55 حزبا معتمدا وعشرات القوائم الحرة، سحبت جميعها لغاية، أمس، 3270 ملف ترشح. وستتنافس على أصوات 24 مليونا و392 ألف و438 ناخب داخل وخارج الوطن.

حمزة محصول

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن زيادة لافتة للراغبين في الترشح لانتخابات المجلس الشعبي الوطني. فبعد كشفها، الخميس، عن سحب 2500 ملف (حافظة) استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية، أكدت، أمس، أن العدد قفزة إلى 3270 ملف سحب من قبل الأحزاب والقوائم المستقلة من مقرها الوطني وعلى مستوى التنسيقيات الولائية.

جاء ذلك على لسان رئيس السلطة المستقلة محمد شرفي، خلال ندوة صحفية، رفض فيها الرد على أعضاء سابقين في مجلس الهيئة وعلى مستوى التنسيقيات الولائية، عبروا عن غضبهم من طريقة الاستغناء عن خدمات، ووصل الأمر ببعضهم إلى حد مراسلة رئيس الجمهورية.

وقال شرفي: «أنا لست على خصومة مع أحد، وبالتالي لا أرد على أحد، ومهمتي هي الحرص على إدارة العملية الانتخابية». فيما توقع مشاركة واسعة (آلاف المترشحين) من قبل المترشحين تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة، بالنظر لعدد استمارات الاكتتاب التي تم سحبها.

وأفاد بسحب 1420 ملف ترشح من قبل 55 حزبا معتمدا، و1863 ملف من قبل المترشحين المستقلين، مشيرا إلى تقديم هيئته تسهيلات لخمسة أحزاب في إطار المادة 3016 من قانون الانتخابات الجديد، من خلال السماح لها بحسب ملفات الترشح من المقر الوطني للسلطة المستقلة، بينما تتم العملية على مستوى التنسيقيات الولائية.

وأكد شرفي، أن السلطة المستقلة، اتخذت كل التدابير التحضيرية اللازمة، لتسهيل عملية جمع التوقيعات، في إطار ما ينص عليه القانون العضوي للانتخابات، وأصدرت 7 قرارات، إلى جانب مناشير تفسيرية وتوضيحية حول العملية.

وذكر بوضع رقم فاكس وبريد إلكتروني، بالموقع الالكتروني الرسمي للسلطة، تحت تصرف الراغبين الترشح لتلقي استفساراتهم المختلفة والرد عليها.

وسيدعى إلى التشريعيات المقبلة، 24.392.434 مليون ناخب، موزعين عبر 58 ولاية وبالجالية الوطنية بالخارج، بحسب النتائج الأولية للمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، على أن تظهر النتائج النهائية، غدا الاثنين، بعد استكمال عمليات الطعون.

واستبعد شرفي، تمديد آجال المراجعة الاستثنائية، قائلا إنها: «الثالثة في ظرف 5 أشهر، بعد استفتاء تعديل الدستور والمراجعة العادية شهر ديسمبر»، مفيدا بأنه تم إحصاء «23.486.979 مليون ناخب داخل الوطن و905.456 ألف ناخب في الخارج».

وأضاف، أن عدد المسجلين الجدد ضمن الكتلة الناخبة بلغ 179797، بينما قدر عدد المشطوبين بـ101744. وأشاد بالإقبال اللافت على التسجيل عبر المنصة الرقمية، حيث بلغ 3276 مسجل، منهم 483 بسبب تغيير الإقامة.

هذا الإقبال، سبق واعتبره شرفي، مؤشرا مشجعا للذهاب مستقبلا، نحو التصويت الإلكتروني، بعدما كان رافضا للفكرة في السابق.

في سياق آخر، أوضح شرفي أن السلطة المستقلة للانتخابات تعمل بشكل استباقي، لضبط كل الجوانب التحضيرية للاستحقاقات القادمة، بدءاً بتوفير استمارات الاكتتاب وملفات المترشحين، وصولا إلى تسليم بطاقات الناخبين للجالية المقيمة بالخارج، من خلال وزارة الخارجية منذ 15 مارس الجاري، ومنذ 22 مارس بالنسبة للكتلة الناخبة داخل الوطن.

وأكد تعيين رؤساء اللجان الانتخابية البلدية والولائية وكلهم قضاة، للإشراف على المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية والتدقيق والمصادقة فيما بعد في استمارات الترشح قبل رفعها للجان الترشحيات على مستوى التنسيقيات الولائية التابعة للسلطة المستقلة.

وبالنسبة للولايات العشر المستحدثة مؤخرا، فقد تم تنصيب كل التنسيقيات الولائية الخاصة بها، موضحا بأن تعبئة المنسقين البلديين ستتم يوم الاقتراع، بعدد أقل مما كان عليه في السابق.

وقامت السلطة المستقلة للانتخابات، بتقليص عدد المندوبين الولائيين بأغلب الولايات، حيث اعتبر شرفي الأعداد السابقة المعتمدة مفرطة.

واردة في قانون الانتخابات

تذكير بالأحكام المتصلة بالتصديق والتوقيعات للتشريعيات

ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، في بيان لها، بأهم الأحكام المتعلقة بالتصديق واعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات، في إطار التحضير للانتخابات التشريعية المقررة لـ12 جوان المقبل.

في إطار التحضير لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، جددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التذكير بأهم الأحكام المتصلة بالتصديق واعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات، طبقا للمادتين 202 و316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وبهذا الخصوص، أشارت الهيئة المذكورة إلى أن التوقيع على الاستمارات من الناخبين يتم «بوضع بصمة السبابة اليسرى» ويتم التصديق عليها «لدى ضابط عمومي (أي الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله، ضابط الحالة المدنية، الموثق، المحضر القضائي، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم-الترجمان الرسمي، رئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي وبتفويض منه أي موظف بذات المركز)».

وقبل القيام بإجراء التصديق، يتعين على الضابط العمومي – كما يشير إليه قانون الانتخابات – التأكد من «الحضور الشخصي للموقِّع، مصحوبا بوثيقة تثبت هويته» و«صفة الناخب الموقع، بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية».

كما أنه «يجب على الضابط العمومي التأكد، تحت مسؤوليته، من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية»، يتابع البيان.

من جهة أخرى، ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه «يجب أن تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين قبل اثنتي عشرة (12) ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات، المحدد بيوم الخميس 22 أبريل 2021، إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، أي القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية، الذي يجتمع بمقر المندوبية الولائية للسلطة المستقلة» والذي يقوم بـ«مراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا ليكون ضمن ملف الترشح».

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الهيئة الناخبة بلغت 24 مليون و432 ألف و392 شخص...شرفي:

سحب 3270 ملف ترشح لتشريعيات 12 جوان القادم

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أمس، بأنه تم إلى نهار أمس سحب 3270 ملف ترشح للإنتخابات التشريعية من قبل أحزاب سياسية ومترشحين أحرار.

م. ب

وأوضح شرفي، في تصرحي إعلامي أن من بين هذه الملفات، يوجد 1420 ملف سحب من طرف 55 حزبا سياسيا، و1863 ملف تم سحبه من طرف مترشحين أحرار، مؤكدا بأن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تعمل على قدم وساق للتحضير الجيد للانتخابات التشريعية القادمة، حيث تم توزيع ملفات الترشح عبر 58 ولاية والمراكز القنصلية بالخارج قبل 11 مارس 2011.

وبعد أن أشار إلى وجود 114 مركز في الخارج، أوضح السيد شرفي، أنه تم استلام ملفات الترشح بالخارج بتاريخ 3 مارس 2021، مضيفا بأن هيئته قامت أيضا بتوزيع الوكالات عبر 58 ولاية والخارج ابتداء من يوم 10 مارس الجاري.

كما أشار رئيس السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، إلى أنه تم استلام الوكالات الخاصة بالجالية في الخارج قبل 10 مارس، مع استلام بطاقات الناخب بالخارج، قبل تاريخ 17 مارس الجاري.

من جهة أخرى، كشف شرفي عن تعيين 17 منسقا جديدا، بالإضافة إلى تعيين القضاة ورؤساء اللجان في 1541 بلدية.

وأكد بالمناسبة، بأن كل رؤساء اللجان سيكونون في مناصبهم بداية من اليوم الأحد، مطمئنا المواطنين، بأن كل الإجراءات التحضيرية لهذا الموعد الانتخابي، تم استكمالها.

في نفس السياق كشف السيد شرفي، بأن تعداد الهيئة الناخبة بلغ بعد مراجعة القوائم الانتخابية 24 مليون و432 ألف و392 شخصا.

السلطة المستقلة للانتخابات تذكر بأحكام التصديق والتوقيعات

تقديم الاستمارات الموقعة قبل 12 ساعة من انتهاء آجال الترشيحات

• التصديق على الاستمارات بحضور الموقع مصحوبا بوثيقة الهوية وبطاقة الناخب
• على الضابط العمومي التأكد من أن الموقع مسجل في الدائرة الانتخابية المعنية

ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، في بيان لها، بأهم الأحكام المتعلقة بالتصديق واعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات، في إطار التحضير للانتخابات التشريعية المقررة لـ12 جوان المقبل.

م. ب

في إطار التحضير لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، جددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التذكير بأهم الأحكام المتصلة بالتصديق واعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات، طبقا للمادتين 202 و316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

بهذا الخصوص، أشارت الهيئة المذكورة إلى أن التوقيع على الاستمارات من الناخبين يتم "بوضع بصمة السبابة اليسرى". ويتم التصديق عليها لدى ضابط عمومي (أي الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله، ضابط الحالة المدنية، الموثق، المحضر القضائي، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم-الترجمان الرسمي، رئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي و بتفويض منه أي موظف بذات المركز)".

وقبل القيام بإجراء التصديق، يتعين على الضابط العمومي – كما يشير إليه قانون الانتخابات– التأكد من "الحضور الشخصي للموقع، مصحوبا بوثيقة تثبت هويته" و"صفة الناخب الموقع، بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية".

كما "يجب على الضابط العمومي التأكد، تحت مسؤوليته، من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية"، يتابع البيان.

من جهة أخرى، ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه "يجب أن تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين قبل اثني عشر (12) ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات، المحدد بيوم الخميس 22 أفريل 2021، إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، أي القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية، الذي يجتمع بمقر المندوبية الولائية للسلطة المستقلة" الذي يقوم بـ"مراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا ليكون ضمن ملف الترشح".

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الإجراء يخضع لتقدير السلطة المستقلة للانتخابات

إعفاء بعض القوائم استثنائيا من شرط المناصفة

• القوائم مطالبة بإثبات العجز عن تحقيق التناصف
• عدد النساء قد يتراجع في البرلمان القادم

أتاحت الأحكام الانتقالية للقانون العضوي للانتخابات في النقطة المتعلقة بالمناصفة النسوية، الحرية لبعض قوائم المترشحين سواء كانوا أحزابا أو أحرارا لتجاوز هذا الشرط، بشكل استثنائي، خلال تشريعيات 12 جوان القادم، وذلك في حال واجهت "عجزا" يحول دون الالتزام بهذا المبدأ، تاركة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سلطة التقدير.. وتوقع بعض السياسيين ممن تحدثت إليهم "المساء" أن يؤثر ذلك على نسبة التواجد النسوي في البرلمان القادم، ما لم يتم الفرز الإيجابي لهذا "العجز"، فيما قدر آخرون أن اعتماد هذا الاستثناء يهدف إلى تسهيل المهمة على بعض القوائم، وتجنب العزوف عن الترشح خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

شريفة عابد

لجأت السلطة السياسية في البلاد إلى إدراج بعض الأحكام الانتقالية الاستثنائية في القانون العضوي للانتخابات تتواءم مع الطابع الخاص لتشريعيات 12 جوان القادم، التي تم إقرارها بعد قرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، حل المجلس الشعبي الوطني في إطار مسعى تعميق الإصلاح السياسي، وإعادة بناء المؤسسات على أسس سليمة، ومن ضمن هذه الأحكام تلك المتعلقة بـ"المناصفة النسوية في القوائم الانتخابية"، حيث تركت سلطة تقدير العجز ومنه رفض القوائم أو قبولها للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وراعت السلطة السياسية في هذا الإطار الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، وإمكانية عدم قدرة بعض القوائم على الالتزام بشرط المناصفة خاصة في بعض الدوائر الانتخابية والولايات الداخلية، لاسيما منها الولايات الجديدة. كما يبرر هذا الإجراء الاستثنائي الوارد في المادة 317 من نص القانون العضوي المتعلق بالانتخابات بالتخوف من ارتدادات المناصفة على العزوف الانتخابي، فضلا عن كثرة المترشحين الأحرار الذين قد لا تتوفر لديهم إمكانية تحقيق شرط المناصفة النسوية أمام حداثة تجربتهم السياسية، وعدم وجود وعاء من المناضلين يمكن من تحقيق هذا الشرط.

وتنص المادة 317 من القانون العضوي للانتخابات الواردة ضمن الأحكام الانتقالية على أنه "بصفة انتقالية وفقط، بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يمكن قوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 191 من هذا القانون العضوي أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة، وفي هذه الحالة توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها".

المشرع اعتمد المرونة لإنجاح الاستحقاقات التشريعية

حول خلفيات اعتماد المشرّع الاستثناء الخاص بإعفاء بعض القوائم من شرط المناصفة النسوية، أكد الدكتور عبد السلام بوجملين، أستاذ القانون الدستوري بجامعة سطيف لـ"المساء" أن المادة 191 من قانون الانتخابات الجديد تضمنت إضافة إلى شروط أخرى، وجوب أن يكون نصف المترشحين من النساء، وهذا تحت طائلة رفض القائمة غير أنه وبصفة استثنائية وبموجب حكم انتقالي ورد بمضمون المادة 317 يتعلق بالانتخابات التشريعية القادمة فقط، أتاح المشرّع للقوائم المقدمة من الأحزاب وكذا المستقلين، إمكانية أن تطلب من السلطة المستقلة للانتخابات منحها ترخيصا يعفيها من هذا الشرط في حال لم تتمكن من تحقيقه.

وأضاف أن "هذا الاستثناء الوارد في المادة 317 ترك الحكم للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كونه لم يوضح المعايير التي على أساسها يمكن للأحزاب أو الأحرار إثبات عدم القدرة على تحقيق شرط التناصف، وهل تكتفي فقط بالتصريح، أم هي ملزمة بتقديم أدلة أخرى، وهل السلطة المستقلة ملزمة تلقائيا بإصدار الترخيص ثم قبول تلك القوائم وجوبا أم يمكنها الرفض.. وفي حال الرفض هل يمكن الطعن في قرار الرفض أمام المحكمة الإدارية أم لا؟".

وأكد محدثنا أن هذا الحكم الانتقالي، حتى وإن جاء لأجل الإعفاء من هذا الشرط "إلا أنه ورد بطريقة غير واضحة"، تعكس. حسبه . "تردد المشرع في هذا الموضوع وتخوفه من عدم قدرة أغلبية القوائم على تحقيق هذا الشرط وبالتالي عزوف المترشحين لعدم تمكنهم من تحقيقه".

أما عن شروط إثبات العجز عن تحقيق شرط المناصفة، فاعتبر أنه "غير مرتبط بضوابط معينة تحدد معايير الحكم على عجز القوائم المترشحة عن تحقيق هذا الشرط"، وحصر ذلك في "تقديم طلب بسيط يتضمن تصريحا من ممثلي القوائم بعدم التمكن من تحقيق شرط التناصف لإثبات العجز".

وذهب الدكتور بوجملين، إلى حد القول إن صياغة المادة 317 في فقرتها الأخيرة، يبدو فيها أن "المشرّع ألزم السلطة المستقلة بالموافقة على ترشيحات القوائم التي تعلن عجزها عن تحقيق شرط المناصفة"، مستدلا بالصياغة الواضحة للمادة التي تلزم بوجوب الموافقة على تلك القوائم والتصريح بقبولها "إذ لم يرد الأمر بصيغة الإمكانية".

الإعفاء من شرط المناصفة يؤدي إلى تراجع النساء في البرلمان

من جهتها اعتبرت فاطمة سعيدي، نائب سابق وعضو قيادي في حركة مجتمع السلم، في تصريح لـ"المساء" أن ذهاب المشرّع إلى إعفاء بعض قوائم المترشحين سواء في إطار الأحزاب أو الأحرار، من شرط المناصفة النسوية بشكل استثنائي في تشريعيات 12 جوان المقبل، من شأنه التأثير سلبا على تواجد النساء بالبرلمان.

وعددت المتحدثة، الأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك "أهمها أن سلطة التقدير الخاصة بإثبات عجز القوائم عن تحقيق شرط المناصفة النسوية، تبقى في يد السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهذا دون تحديد المعايير الخاصة بالعجز أو صفات الدوائر الانتخابية التي تكون معفية من شرط المناصفة".

وأمام هذا الوضع تبقى. حسبها. الحرية للأحزاب والقوائم الحرّة في التخلي عن النساء في الترشيحات.

«بالإضافة إلى هذا فإن اعتماد القائمة المفتوحة سيقلص من حظوظ النساء في تمثيل بعض المناطق المحافظة، ما يمنح فرصة أكبر للرجال على حساب العنصر النسوي، وهي كلها عوامل تؤثر على تواجد النساء في البرلمان القادم، وتجعله يتراجع إلى ما كان عليه في السابق.

في ذات السياق، أكد النائب السابق وصاحب القائمة الحرة "البدائل" بولاية البليدة، الهواري تيغرسي، في تصريح لـ"المساء" أنه حسب المادتين 317 و318 يمكن إعفاء القائمة من شرط المناصفة، إذا تعذّر عليها الحصول على النصف النسوي، وذلك بتقديم طلب إلى السلطة المستقلة، مشيرا إلى أنه لحد الآن لم تفسر السلطة متى يسمح للقوائم بتغيير هذا الشرط وفي أي حالة يمكن قبوله. وقال إن عدم ورود ضوابط دقيقة لإثبات العجز عن توفير شرط المناصفة، أثار الكثير من التساؤلات بالنسبة للأحزاب السياسية والقوائم الحرّة.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

VOTE ÉLECTRONIQUE

L'Algérie est-elle prête ?

VOTER À PARTIR DE CHEZ SOI OU DONNER SON AVIS SUR LA GOUVERNANCE LOCALE EST À PORTÉE DE MAIN, estiment les experts, d'autant que l'Algérie a fait de grands progrès dans la numérisation de son administration. Mais pour eux, le véritable enjeu est la sécurisation du vote.

L'Algérie n'écarte pas le recours au e-voting. C'est ce qu'a affirmé, il y a quelques jours, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi. Ce dernier l'écarte pour les législatives du 12 juin prochain. Sommes-nous prêts à introduire le vote électronique, relever le défi de la numérisation de l'opération électorale ? Abdellatif Hmamda, représentant de la jeunesse entrepreneuriale, expert international en technologies numériques, représentant de la Caci en France, parle de ce projet qui va dans le sens de la nouvelle orientation gouvernementale basée sur la généralisation de la numérisation institutionnelle. Il fait savoir qu'un projet est en cours pour préparer l'Algérien au vote électronique. D'après lui, on optera pour ce moyen après l'instauration de la culture des sondages. «Nous n'avons pas de sociétés spécialisées dans le sondage», regrette-t-il. «Au sein même de l'APN, le vote se fait à main levée. Or, le vote électronique figure dans le programme du gouvernement», fait-il remarquer. Insistant sur la concertation entre citoyens et autorités locales, notre interlocuteur explique que c'est à partir de cet objectif qu'a émergé un projet labellisé «baladiya.tech». Cet outil technologique va être mis au service du citoyen pour qu'il puisse donner son avis sur la gouvernance locale et prendre part à la prise de décision au sein de sa commune.

jet. Hmamda se veut optimiste, car l'Algérie, d'après lui, «est prête et possède tous les moyens pour aller vers ce vote». «L'Algérien se fait déjà délivrer le 12S et sa pièce d'identité biométrique. La base de données existe et le fichier électoral est électronique», renchérit-il. «Il suffit de passer de l'analogique à l'électronique», assène-t-il. «Nous mêmes avons mis en place une machine qui intègre le vote électronique en Algérie et nous sommes prêts à médiatiser le projet qui permettra d'avoir des résultats instantanés et le vote électronique tout en gardant l'analogique», explique-t-il. A l'en croire, on sera les seuls au monde à avoir ce privilège. L'autre avantage est d'arriver à zéro papier car notre pays consomme à lui seul la même quantité de papier que toute l'Europe. «Le pays est prêt à engager le vote électronique dans six mois», lance-t-il. S'agissant du problème du débit Internet, Hmamda révèle qu'une autre technologie qui n'a pas besoin d'internet sera utilisée, et rappelle que le réseau de fibre optique est en train de s'étendre, et en haut lieu, on garantit qu'au mois de juin, ce problème ne se posera plus.

LE OUI, MAIS... DES POLITOLOGUES

Les avis des politologues sont mitigés. Pour Abderrahmane Bouteldja, «les élections par courrier électronique sont devenues indispensables dans de nombreux pays, dont les Etats-Unis». C'est, ajoute-t-il, «une technique qui a suivi le rythme du développement technologique de l'information et de la communication». Concernant les prochaines législatives, il pense que ce sera l'occasion d'utiliser cette technologie pour respecter la distanciation sociale et permettre aux citoyens de suivre le rythme de l'utilisation des TIC. «Le vote sera plus facile à accomplir et cela augmentera le taux de participation, et par ricochet, la crédibilité des élections», poursuit-il. Redouane Bouhidel confirme l'efficacité du vote électronique mais se montre sceptique quant aux conditions de son déroulement. «Charfi a dû avoir des données pour s'avancer sur la question mais nous sommes encore loin car il faut une haute technologie et un fort débit», lâche-t-il. La sécurisation du vote est le véritable enjeu. «Sur le plan théorique, c'est faisable, mais dans la pratique, c'est autre chose», résume-t-il. Ce qui nous oblige à temporiser. Sinon, le vote électronique pourrait remettre en cause toute l'opération électorale. Néanmoins, il recommande de commencer par des wilayas pilotes en attendant de perfectionner les outils pour éliminer la fraude et réduire le montant des dépenses électorales.

■ **Karima Alloun**

LOI ÉLECTORALE

L'Anie rappelle les dispositions relatives à la légalisation et à la signature

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a rappelé, hier, dans un communiqué, les dispositions relatives à la légalisation et à l'adoption des formulaires de souscription des signatures, dans le cadre des préparatifs des élections législatives du 12 juin prochain. Dans le cadre de la préparation de l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN), l'Anie a rappelé les principales dispositions relatives à la légalisation et à l'adoption des formulaires de souscription des signatures, conformément aux articles 202 et 316 de la loi organique portant régime électoral. A ce titre, l'autorité a indiqué que les imprimés doivent porter une signature avec «apposition de l'empreinte de l'index gauche» et sont «légalisés auprès d'un officier public». Avant la légalisation, l'officier public doit s'assurer de «la présence physique du signataire accompagné des documents justifiant son identité» et «la qualité d'électeur, à travers la présentation de la carte d'électeur ou l'attestation d'inscription sur la liste électorale». Ledit agent

doit également «vérifier sous sa responsabilité que le signataire est inscrite sur la liste électorale de la circonscription électorale concernée», ajoute le communiqué. «Les imprimés des signatures individuelles doivent être accompagnées d'une fiche d'information comportant les coordonnés des signataires et présentées au président la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la délégation de wilaya de l'Anie, 12heures, au minimum, avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé le jeudi 22 avril 2021». Le président de la commission électorale de la circonscription électorale concernée «surveille les signatures et s'assure de leur validité et élabore un procès-verbal à cet effet, dont une copie sera remise au représentant de la liste des candidats, légalement qualifié».

النصر
يومية إخبارية وطنية

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات يؤكد

الكتلة الناخبة تفوق 24 مليونا وأكثر من 10 آلاف مترشح محتمل

بلغ العدد الإجمالي للكتلة الناخبة بعد المراجعة الدورية، للقوائم الانتخابية 24. 392.438 ناخبا، في حين بلغ عدد المترشحين المحتملين على مستوى 58 ولاية 10.702 مترشح، حسب ما أفاد به، أمس السبت، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي.

وأوضح السيد شرفي، في ندوة صحفية خصصت لتقييم نتائج المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، أن الهيئة الناخبة المسجلة، بمناسبة انتخاب المجلس الشعبي الوطني لموعد 12 جوان المقبل، وصلت 24. 392.438 ناخبا من بينهم 23.486.979 ناخبا موزعين عبر 58 ولاية 902.365 ناخبا بالنسبة للجالية بخارج الوطن، مؤكدا أن هذه "النتائج مؤقتة لأن التسجيلات تنتهي في غضون اليومين القادمين وهي "لن تختلف كثيرا عن نتائج العدد الإجمالي للكتلة الناخبة، بعد المراجعة الدورية".

كما أشار أن عدد المسجلين الجدد إلى غاية اليوم بلغ 179 792 مسجلا في القوائم الانتخابية، فيما بلغ العدد الإجمالي للمشطوبين 101.744 شخصا.

و بلغ عدد المسجلين عبر المنصة الإلكترونية، 3.276 مسجلا واصفا هذه العملية بـ "الناشطة والفاعلة" في هذا المجال، نظرا لإقبال المواطنين عليها.

فيما تم تسجيل تغيير الإقامة بالنسبة لـ483 شخصا وعدد طلبات الحصول على نسخة ثانية من بطاقة الناخب 2252 طلبا وعدد المسجلين الجدد من حفاظ الأمانة 12.350 ألف حافظ أمانة.

و في رده على الصحفيين، حول إمكانية تمديد آجال المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية قال السيد شرفي إن المرسوم المتعلق باستدعاء الهيئة الناخبة، "يحدد هذه الآجال" و هو ما اعتبره "كافيا" لا سيما وأنه تم مراجعة القوائم الانتخابية 3 مرات في غضون 5 أشهر.

وبالنسبة لسحب ملفات الترشح، قال السيد شرفي إن "عدد ملفات الترشح التي تم سحبها إلى غاية أمس السبت، بلغت 3.270 ملفا منها 1420 ملفا من طرف 55 حزبا معتمدا، و 1863 ملفا في إطار القوائم الحرة"، مشيرا إلى أن أول ملف ترشح تم سحبه يوم 15 مارس الجاري بكل من ولايات سطيف والمسيلة وبومرداس وتلمسان.

كما أوضح رئيس السلطة أنه تم تقديم "تسهيلات" للأحزاب الراغبة في الترشح في إطار أحكام المادة 316 من قانون الانتخابات، و التي تشترط جمع 25.000 توقيع، عبر 23 ولاية من خلال تمكين هذه الأحزاب من استلام الاستمارات واكتتاب التوقيعات من مقر السلطة الوطنية بالعاصمة، إضافة إلى مندوبياتها المحلية.

و يضيف السيد شرفي أنه تم توفير مليون و 500 ألف استمارة ، منها 126 ألف استمارة تم توزيعها على المستوى المركزي للسلطة المستقلة لفائدة 5 أحزاب تقدمت بطلبات في هذا الشأن.

أما على مستوى المندوبيات، فأكد نفس المسؤول أنه تم توزيع 10 702 ملف ترشح محتمل، من بينهم 2000 ملف موجه للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج ، إلى جانب توزيع 1.175.500 استمارة توقيعات، و 122.300 استمارة معلومات خاصة بالمترشحين.

وبخصوص دعم الشباب المترشح لموعد 12 جوان المقبل، أكد السيد شرفي أنه سيتم إصدار قبل انطلاق الحملة الانتخابية "مرسوم تنفيذي" يحدد قواعد دعم الشباب. (وأج)

الجزائر الجديدة

السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات

هذه أحكام إعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات

ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس السبت في بيان لها بأهم الأحكام المتعلقة بالتصديق و اعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات، في إطار التحضير للانتخابات التشريعية المقررة لـ 12 جوان المقبل.

ففي إطار التحضير لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، جددت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التذكير بأهم الأحكام المتصلة بالتصديق و اعتماد استمارات اكتتاب التوقيعات،طبقا للمادتين 202 و 316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وبهذا الخصوص أشارت الهيئة المذكورة إلى أن التوقيع على الاستمارات من الناخبين يتم "بوضع بصمة السبابة اليسرى" و يتم التصديق عليها "لدى ضابط عمومي (أي الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله، ضابط الحالة المدنية، الموثق، المحضر القضائي، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم-الترجمان الرسمي، رئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي و بتفويض منه أي موظف بذات المركز)".

وقبل القيام بإجراء التصديق، يتعين على الضابط العمومي كما يشير إليه قانون الانتخابات التأكد من "الحضور الشخصي للموقع، مصحوبا بوثيقة تثبت هويته" و "صفة الناخب الموقع، بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية".

كما أنه "يجب على الضابط العمومي التأكد تحت مسؤوليته، من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية".

ومن جهة أخرى، ذكرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه "يجب أن تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين قبل اثني عشر (12) ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات، المحدد بيوم الخميس 22 أبريل 2021، إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، أي القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية، الذي يجتمع بمقر المندوبية الولائية للسلطة المستقلة" والذي يقوم بـ«مراقبة التوقيعات و التأكد من صحتها و يعد محضرا بذلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا ليكون ضمن ملف الترشح".

يوسف.د

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

FORMULAIRES DE SOUSCRIPTION

L'ANIE RAPPELLE LES DISPOSITIONS RELATIVES À LA LÉGALISATION ET À LA SIGNATURE

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a rappelé, hier, dans un communiqué, les dispositions relatives à la légalisation et à l'adoption des formulaires de souscription des signatures, dans le cadre des préparatifs des élections législatives du 12 juin prochain.

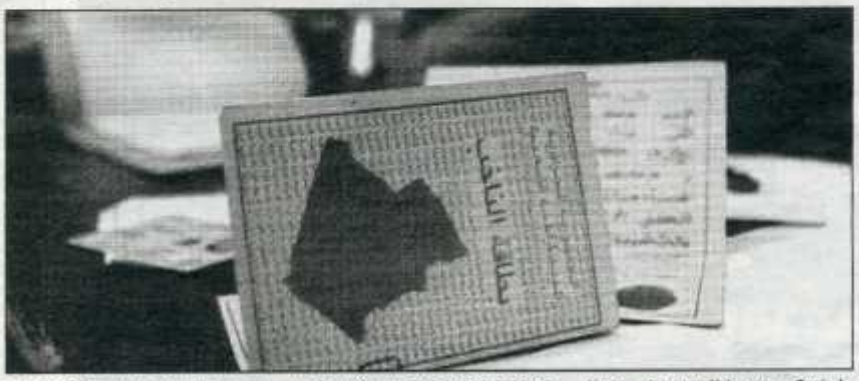

Dans le cadre de la préparation de l'élection des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN), l'ANIE a rappelé les principales dispositions relatives à la légalisation et à l'adoption des formulaires de souscription des signatures, conformément aux articles 202 et 316 de la loi organique portant régime électoral.

A ce titre, l'Autorité a indiqué que les imprimés doivent porter une signature avec «apposition de l'empreinte de l'index gauche» et sont «légalisés auprès d'un officier public».

Avant la légalisation, l'officier public doit s'assurer de «la présence physique du signataire accompagné des documents justifiant son identité» et «la qualité d'électeur à travers la présentation de la carte d'électeur ou l'attestation d'inscription sur la liste électorale». Ledit agent doit également «vérifier sous sa responsabilité que le signataire est inscrit sur la liste électorale de la circonscription électorale concernée», ajoute le communiqué.

«Les imprimés des signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnés des signataires et présentés au président la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la délégation de wilaya de l'ANIE, 12 heures, au minimum, avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé le jeudi 22 avril 2021». Le président de la commission électorale de la circonscription électorale concernée «surveille les signatures, s'assure de leur validité et élabore un procès-verbal à cet effet, dont une copie sera remise au représentant de la liste des candidats, légalement qualifié».

CORPS ÉLECTORAL

24.392.438 INSCRITS

Le nombre global des inscrits sur les listes électorales est 24.392.438, selon des données provisoires, a indiqué hier le président de l'Autorité nationale indépendante des élections Mohamed Charfi.

Le nombre de candidats au niveau des 58 wilayas est de 10.702, selon Charfi qui précise que le nombre d'électeurs de la communauté algérienne à l'étranger est de 902.365.

Il a indiqué que les nouveaux inscrits sur les listes électorales est de 792.179.

101.744 personnes ont été rayées des listes et 483 personnes ont changé de domicile. Sur une éventuelle prolongation des délais de révision exceptionnelle des listes électorales, il a déclaré que le décret portant convocation du corps électoral a précisé ces délais, rappelant que la révision des listes s'est faite 3 fois en 5 années.

Le nombre de dossiers de candidatures retirés est de 3.270 dont 1.420 appartenant à 55 partis agréés et 1.863 dossiers de candidats libres.

PARTIS ET INDÉPENDANTS

DES PROJETS EN COMPÉTITION

Des instructions ont été données pour la préparation des prochaines élections législatives, particulièrement l'encouragement de la participation des jeunes à cette échéance, avec la gratuité des salles, des affiches publicitaires et de leur impression au profit des jeunes candidats. Si le processus électoral était, par le passé, entaché de fraude, ces pratiques ne devraient plus perdurer s'il y a une volonté d'assurer les fondements de la transparence, c'est ce qu'explique le chercheur et politologue, Idir Ghenaiet, de l'université Badji-Mokhtar d'Annaba, qui affirme que la loi électorale confère à l'Autorité nationale indépendante des élections toutes les prérogatives organisationnelles et administratives lui permettant d'assurer la transparence et la régularité des élections. «La bonne organisation d'élections, avec des résultats incontestables, posera certainement les jalons d'une démocratie participative et inclusive », dira-t-il à *El Moudjahid*. Le politologue indique que l'objectif d'organiser les élections démocratiques vise à régler de «manière équitable et pacifique» la concurrence entre ceux qui cherchent à exercer des pouvoirs gouvernementaux en tant que représentants du peuple, à savoir les partis politiques, et les candidats libres. «Les élections sont organisées pour déterminer la volonté du peuple pour un mandat déterminé».

Evoquant l'importance de la mise en place d'une autorité indépendante des élections, le chercheur mettra l'accent sur l'impérative implication pour la préservation du caractère démocratique de la concurrence politique. «En vue de la promotion de l'efficacité et de l'intégrité du processus électoral, les citoyens et les organisations de la société civile doivent être au fait des cadres juridiques et s'impliquer pleinement afin de suivre leur mise en œuvre».

Pour notre interlocuteur, si les mêmes facilités pour la campagne sont accordées à tous les candidats et si l'ANIE assure une égalité entre eux, les partis et les candidats doivent créer l'intégrité électorale pour respecter les règles de l'éthique en s'éloignant du discours de la haine et en manifestant leur position à l'égard de l'intérêt général pour des élections démocratiques.

Tahar Kaidi

L'EXPRESSION dz.com

LÉGISLATIVES ANTICIPÉES

L'enjeu crucial d'un scrutin

LA DÉMARCHE transitionnelle est une feuille de route alimentée et animée par les sbires des officines étrangères et leur scénario « printaniste » dont l'objectif est de disloquer l'Etat national.

■ HOCINE NEFFAH

La scène politique nationale évolue sur fond d'un processus où les législatives anticipées constituent le nœud gordien de toutes les actions et les réactions de la classe politique en général.

C'est cette réalité qui fait et défait le décor politique en cours, dans une démarche antagonique où les participationnistes et les boycotteurs y vont de leurs arguments dans la perspective de convaincre et d'argumenter à propos dudit processus en fonction de l'approche et de la démarche défendues.

La question est inhérente à un contexte dont le parachèvement de l'édifice institutionnel est plus que jamais exigé pour garantir une situation politique stable et prépondérante face aux enjeux et risques qui se trament sur le pays. Donc, il est nécessaire d'opter pour une dynamique électorale comme garante d'un processus politique qui aura à fermer définitivement la porte aux aventuriers qui visent à mettre le pays dans une situation vulnérable et précaire au nom d'une fallacieuse période de transition dont les conséquences ne seront que désastreuses et calamiteuses sur la sécurité et sur la stabilité de l'Etat national. Les nouveaux boycotteurs qui ont durant plusieurs années servi de piédestal au régime de l'oligarchie et ses symboles n'ont pas pu cette fois-ci s'insérer dans le nouveau processus, la raison n'est pas liée à un changement de cap politique ou idéologique, mais bien au contraire, c'est la déroute et le fiasco relatifs à une éventuelle participation où la Berezina sera leur allié par excellence à cause du contexte qui a changé quant au déroulement de processus électoral loin de toutes les formes assurant quotas et autres allégeances aux antipodes de l'éthique politique et de l'honnêteté du suffrage.

Cet enjeu a fait tomber beaucoup de masques, c'est la réalité d'un échiquier politique qui était animé par des forces sans ancrage ni représentation politique réelle si ce n'est par le truchement du pouvoir occulte pour faire d'elles une vitrine politique de choix.

Il y va de la consolidation de l'Etat national

Les tiraillements à propos des élections législatives anticipées trouvent leur explication dans ce brouillamini qui frappe les forces obscurantistes et les alliances contre nature qui se font exprimer avec stupéfaction de la part des semblants démocrates de pacotille.

D'où l'idée forcenée et tendancieuse d'une transition démocratique qui n'est autre qu'un alibi pour faire déjouer le processus politique visant la consolidation et le renforcement des institutions de l'Etat national dans un contexte très dangereux et délicat au plan de la géopolitique qui caractérise le pays dans sa relation avec sa région et le monde aussi.

Les agendas s'entremêlent dans un contexte parsemé de danger et de risques, c'est cette exigence qui a motivé les forces vives et patriotiques d'aller vers un processus électoral pour échapper à toute forme de manipulation de la situation et la faire glisser dans les abysses d'une crise politique aux conséquences néfastes et chaotiques.

L'enjeu politique se situe aujourd'hui au niveau d'une démarche visant le parachèvement de l'édifice institutionnel à travers le processus électoral et le risque d'une transition politique dont les protagonistes ne sont pas ceux qui font de la solution intrinsèque et propre au pays un choix et une démarche constante.

La démarche transitionnelle est une feuille de route alimentée et animée par les sbires des officines étrangères et leur scénario « printaniste » dont l'objectif est de disloquer l'Etat national et la propagation de leur « théorie » du chaos constructif comme c'était le cas en Libye, la Syrie, le Yémen et tutti quanti.

L'Algérie est dans une posture qui ne lui offre pas beaucoup de choix, bien au contraire, le seul choix qui reste louable et défendable, c'est bien celui de la consolidation et du renforcement de ses institutions à travers un processus électoral qui n'est autre qu'un prolongement objectif de sa mission dans le cadre des nouveaux enjeux qui s'esquissent non loin de ses frontières et au niveau régional.

H.N.